التحديات الدولية للتنمية البشرية في الأقطار العربية
(دراسة في التحديات الدولية ١٩٩٠- ٢٠٠٥م)

ماجـد مالك الرزامـي

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التحديات الدولية للتنمية البشرية وموقف الأمم المتحدة منها وبيان أثرها على التنمية البشرية في الوطن العربي ومستقبلها.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة بأن الدول العربية واجهت تحديات دولية منذ بداية التسعينيات، مما أثر على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وانعكس على تباطؤ التنمية البشرية في الدول العربية.

وتحقيقاً لهدف الدراسة فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١. إن أبرز ما فعلته التحديات الدولية هو إلغاءها العناصر اللازمة لتحقيق التنمية البشرية ممثلة بالإرادة الوطنية المستقلة والإمكانات والموارد المتاحة للدول العربية .

٢. إن الأمم المتحدة لم تدعم جهود التنمية البشرية لتحقيقها في الدول العربية بل وضعت نفسها في خانة التحديات الدولية التي تعيق التنمية البشرية لصالح المنظومة الرأسمالية.

Abstract

This study aims to knowing of National Challenges for Human Development and Position the United Nations for it, showing of effect it on Human Development in Arabic Homeland and future it.

The problem of this study That Arabic Countries to be faced with National Challenges from the beginning of the ninetieth from this Century that effect on it stability of economical, social, political to reflect on no realization of Human Development in the Arabic Countries.

The results of this study:

- To be clear that be doing National Challenges it cancellation of basic elements for realization Human Development included of free patriotism willed, abilities, availably resources for Arabic Countries.
- To be clear that the United Nations do Not efforts Human Development for it realization in Arabic nations rather it was put itself in item National Challenges which to return realization of Human Development for the benefit of capitalism.

مقدمـــة :

تعد التنمية البشرية حقًا مجتمعيًا مستقلاً لكل دولة أو أمة في التعبير عن سير مجتمعاتها وعن خياراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تطوير عملية الإنتاج الاجتماعي بعيدًا عن التدخل الخارجي، لكن تجربة العقود الخمسة الماضية للأقطار العربية أكدت أن التنمية بجوانبها كافة لم تكن تخضع للسيادة الوطنية المطلقة بل تأثرت بمحيطها الإقليمي والدولي، وازداد الوضع سوءاً مع التغير الذي حصل في بداية التسعينات من القرن العشرين نتيجة انهيار التوازن الدولي الذي حمل معه العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هيكل النظام الدولي مفرزةً بذلك تحديات جديدة أبرزها نجاح المنظومة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض نظمها، وقيمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيد العالمي، إذ وظفت الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات والهيئات الدولية لهيمنتها واستغلت أيضًا الاتفاقات الحكومية الدولية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية عالميًا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ،ومنها الدول العربية.

إن تحقيق التنمية البشرية في الدول النامية والدول العربية مرهونٌ بالتعاون الدولي الذي يؤكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا بسياسة الهيمنة والفرض والتدخل في الشؤون الداخلية التي أصبحت من أكبر المعوقات في تحقيق التنمية البشرية المنشودة أمميًا في البلدان العربية.

أهمية البحث :

إن أهمية البحث تنبع من كون الأنظمة العربية المكونة للنظام السياسي العربي لم تسع لتعزيز التنمية البشرية في المنطقة العربية لتحقيقها فعلاً كما وردت مكوناتها في اتجاهات الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين، والسبب يعود لتنامي التحديات الدولية التي أصبحت من أكبر المعوقات الدولية في تحقيق التنمية البشرية للأقطار العربية.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى توضيح: معرفة التحديات الدولية للتنمية البشرية ومستقبلها في الأقطار العربية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن الدول العربية واجهت كغيرها من الدول النامية تحديات دولية منذ بداية التسعينيات التي كان لها أثرٌ بالغٌ في إيجاد حالةٍ من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي انعكس على عدم تحقيق التنمية البشرية في البلدان العربية.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الدول العربية لن تستطيع تحقيق التنمية البشرية إذا

استمرت التحديات الدولية الحالية على وتيرتها العالية بالتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

تحديات التنمية البشرية في الأقطار العربية :

إن التحديات الدولية عملية حيوية وشبه مستمرة في بنية النظام الدولي إلا أن ما شهدته الساحة العالمية في مطلع التسعينيات قد أفرز تحديات دولية غير مسبوقة وغير معهودة في تاريخ العالم.[1] ومن الجدير ذكره أن التحديات الدولية التي حصلت منذ بداية التسعينيات قد أثرت في منظومة تفاعلات التنمية في الأقطار العربية سواءً الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية .

إن تاريخ المنطقة العربية يؤكد تنافس القوى العظمى المتعاقبة عليها وتعاظم تحدياتها، فمصالح القوى العظمى في أي حقبة زمنية كانت وستبقى متعارضة مع مصالح تحقيق الاستقرار لشعوب الأمة العربية، ودليل ذلك سياسات بريطانيا وايطاليا وفرنسا منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن ثم حلت محلهما قوتان بارزتان، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اللتان اعتبرتا المنطقة ساحة صراع لكن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية والعالم وإعلانها أن العالم منطقة حيوية لمصالحها [2].

إن فهم التحديات الدولية التي تواجه مسار التنمية البشرية في الأقطار العربية يقتضي تشخيصها من خلال ثلاثة مقومات رئيسة للتنمية البشرية هي:

١- الإرادة السياسية. ٢- الموارد المتاحة. ٣- التعاون الدولي.

كما أن تشخيص التحديات الدولية التي تواجه التنمية البشرية في الدول العربية لابد أن يستند إلى المرجعية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة وإلى البيئة السياسية التي يطبق فيها أحكام الميثاق.[3] ولعل أبرز التحديات التي تعيق التمنية البشرية هي:

أولاً- الهيمنة الأمريكية :

شهد المجتمع الدولي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي تحولات بنيوية وقيمية في النظام السياسي الدولي أدت إلى حدوث انفصال تدريجي بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية لصالح القوة الاجتماعية [4] كما شهد العالم اهتمامًا كبيرًا بقضايا التنمية، ولاسيما التنمية البشرية، واندفعت لذلك العديد من المنظمات والهيئات الدولية، وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم (التنمية البشرية) مدعومًا بتقارير سنوية عن أوضاع التنمية البشرية في مختلف دول العالم على أساس أنها قضية عالمية وتحتاج إلى جهود أممية . لقد تم إرجاع التطور الاجتماعي العالمي في قضايا التنمية البشرية في بداية التسعينيات إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية(النظام العالمي الجديد) الذي أنيط به مهام حماية القيم والشرعية والعدالة والقانون وغيرها من الأسس القيمية والأخلاقية على المستوى العالمي[5]، إلا أن تفرد الولايات المتحدة كقوة عظمى قد مكنها من جعل نفسها الفاعل الوحيد فيما يتعلق بقضايا العالم وهو تبدى جليًا في التوجهات العالمية ، ومنها ما يلي:

١. بروز ظاهرة استخدام القوة العسكرية أداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية .
٢. الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة .
٣. تعبئة رأس المال العالمي، ونشر ثقافة العولمة . التي أثبتت خلوها من المحتوى القيمي والأخلاقي الذي تستند إليه التنمية البشرية العالمية، فبدلاً من دعم جهود التنمية البشرية والاجتماعية في العالم بدعائم أخلاقية وإنسانية تعزز الأمن والسلم الدوليين يجد العالم دعائم لا تعزز الأمن والسلم الدوليين ولا تحقق التنمية البشرية أو الاجتماعية تستند في شرعيتها إلى الهيمنة العالمية الأمريكية التي تعمل على نشر ثقافة الرأسمالية.

إن التحول العالمي منذ بداية التسعينيات لم يكن في مصلحة الأقطار العربية سواءً في الحفاظ على سيادتها الوطنية أو تحقيق التنمية البشرية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوبها بسبب عدم استقرار البيئة الخارجية [6] التي لو قارناها مع مرحلة الحرب الباردة لوجدنا أن هذه المرحلة كانت أكثر استقرارًا في البيئة الخارجية؛ إذ استطاعت البلدان العربية تحقيق أفضل نمو منذ بداية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينات[7].

إن تحقيق التنمية البشرية في ظل الهيمنة الدولية قد أصبح من أكبر التحديات التي تواجه الأقطار العربية، فالتطور الذي حصل في النظام الدولي أعطى الولايات المتحدة قدرة متزايدة في توجيه التفاعلات الدولية وتغيير حركتها على النحو الذي يحقق أهدافها وهي:

١. الحفاظ على المصالح الأمريكية، ومصالح أصدقائها باحتواء الدول المناوئة لسياستها .
٢. ضمان استقرار الأوضاع القائمة باستمرار التفوق الصهيوني .
٣. ضمان تدفق النفط .
٤. محاربة الإرهاب .[8]

لقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية أهداف سياستها تجاه الدول العربية منذ بداية التسعينيات، فانتهجت سياسة التواجد العسكري - كما هو الآن في دول الخليج - ومن ثم تمزيق الأمة العربية، وفرض الضغوط والعقوبات إضافة إلى استخدام القوة العسكرية [9] الأمر الذي يعيق تحقيق التنمية البشرية على المدى المتوسط أو البعيد.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك تمامًا أن تحقيق التنمية البشرية أمرٌ ممكن للبلدان العربية إذا وجدت الإرادة السياسية في ظل وجود الموارد؛ لذا عملت على إجهاض أي دولة تسعى لامتلاك إرادة سياسية مستقلة كما حصل في الجزائر، إذ دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الوضع في الجزائر إلى حالة سيئة من الاحتقان والاقتتال بسبب أن الشعب الجزائري عبر عن إرادته وتحدى الهيمنة الأمريكية والرأسمالية بالتغيير، بوصول الجماعات الإسلامية للسلطة فكانت النتيجة التآمر على المجتمع الجزائري واستنزاف موارد التنمية البشرية [10].

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على تدمير التنمية البشرية في العراق من خلال تحطيم البنية الأساسية والاقتصادية والصناعية والمدنية والعسكرية، ومن ثم محاصرته لأكثر من عقد واحتلاله فكانت

النتيجة مزيدًا من الفوضى الداخلية والإقليمية ومزيدًا من الاقتتال وعدم الاستقرار ومزيدًا من غياب الأمن وانعدام التنمية .[11] كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إثارة الخلافات الحدودية لاستنزاف موارد التنمية البشرية في : (اليمن -السعودية، السودان- اريتريا، قطر- البحرين، عمان - الإمارات، اليمن- اريتريا، مصر -السودان، الجزائر- المغرب) وذلك بغرض عقد صفقات التسلح واستمرار حالة التوتر والصراع.

كذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إثارة قضية (لوكربي) وفرض الحصار على ليبيا إضافة إلى فرض العقوبات على السودان والاعتداء عليها عام ١٩٩٨ كما شجعت الأقليات على المطالبة بحقوقها غير المنصوص عليها في الدستور سواءً في العراق للأكراد أو الأقباط في مصر، وكما هو الآن في إقليم (دارفور) بغرض تمزيق كيانات الدول العربية ، وتعمل كذلك على تشجيع أحزاب المعارضة ودعمها للوقوف ضد الأنظمة؛ وذلك بغرض ابتزاز الأنظمة والضغوط عليها [12] بدليل ما حدث في العراق، ويحدث الآن في كل من (ليبيا - السعودية- اليمن- السودان- سوريا- لبنان- تونس- الجزائر -المغرب).

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على معظم الأقطار العربية لإنهاء حالة الحرب السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية على الكيان الصهيوني، بإعلانها الحرب على الإرهاب الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر٢٠٠١[13])[1].

وقد شكلت الحرب على الإرهاب تهديدًا خطيرًا على التنمية البشرية في المنطقة العربية، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر٢٠٠١ لكون الإنجازات البسيطة والملحوظة التي بدأت في تحقيق التنمية البشرية منذ بداية التسعينيات بدأت بالتراجع من خلال تزايد الإنفاق العسكري الكبير والاعتقالات ومصادرة الحريات وعسكرة المجتمعات[14].

إن تحقيق التنمية البشرية يحتاج إلى مناخ آمن ومستقر على الصعيد الداخلي والدولي وهو مالا يمكن توقع حدوثه في ظل الحرب على الإرهاب التي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز وجودها الأمني إلى جانب وجودها العسكري، فعقدت مع معظم الدول العربية اتفاقات أمنية تنص على إجراء التحقيقات المشتركة، والبحث المشترك وتسليم المطلوبين لنقلهم إلى (جوانتنامو) لاستجوابهم وانتهاك حقوقهم على غرار ما يحصل الآن في سجن أبي غريب[15].

يمكن القول إن استمرار دعم مصالح أمريكا بالحرب على الإرهاب يزيد من عدم مشروعية الأنظمة السياسية التي تضع الحرب على الإرهاب في مقدمة أولوياتها وتسخر إمكاناتها في سبيل ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى تهميش التنمية البشرية وتقويض إمكانات تحقيقها لصالح الهيمنة الأمريكية .

إن أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر٢٠٠١ ضاعفت من الهيمنة الأمريكية على الأقطار العربية لكون منفذي التفجيرات من دول عربية، وهو ما استغلته الولايات المتحدة الأمريكية لتطويع الأنظمة العربية في خدمة مصالحها[16]، فأصبح أي حادث يقع في الولايات المتحدة الأمريكية أو ضد مصالحها في الخارج هو من أعمال العرب والمسلمين وتتهم الدول العربية بشكل خاص برغم أن الأنظمة العربية وضعت إمكاناتها

وقدراتها لمكافحة الإرهاب الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[17]، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تؤكد أن الأسباب الأساسية الدافعة لظاهرة الإرهاب في المجتمعات العربية هو إخفاق الأنظمة السياسية العربية في بناء مجتمعات مدنية تؤمن بالديمقراطية والحوار مع الآخر فضلاً عن تزايد المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي لا تخدم تحقيق التنمية البشرية[18]».

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدرك أن أفضل الاستراتيجيات للقضاء على الإرهاب هو دعم تحقيق التنمية البشرية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وليس الترويج لنظام الشرق الأوسط الكبير، ودعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت التأثير على بعض الدول العربية لإجراء تحولات ديمقراطية في كل من(مصر- اليمن- الأردن - الكويت)، وذلك ليس لهدف إرساء القيم والمبادئ الديمقراطية الحقيقية التي تؤدي إلى التداول السلمي للسلطة ولكن لهدف حماية المصالح الأمريكية، وهو ما يتناقض مع المصلحة الوطنية للشعوب العربية في تحقيق رفاهيتها واستقرارها.

إن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها العالمية حقيقةً لا يمكن تجاهلها الأمر الذي يعني أن العالم سيعيش مرحلة قلق وعدم استقرار واستنزاف للموارد بفعل طبيعة الهيمنة الأمريكية التي لم تعد تلتزم بقرارات المنظمة الدولية إذا كانت لا تخدم مصالحها، بدليل أن الكونجرس أعطى الموافقة باستخدام القوة ضد العراق واحتلاله لا مجلس الأمن الدولي كما أعطى الموافقة بفرض العقوبات ضد الدول المناوئة للسياسة الأمريكية وإدراجها على لائحة الإرهاب مثال ذلك سوريا[19]».

وتأسيسًا على ما تقدم ذكره يمكن القول إنَّ الفرص المستقبلية لتحقيق التنمية البشرية في الأقطار العربية ضئيلة جدًا بسبب غياب الإرادة الوطنية التي قبلت تغييب نفسها في سبيل تحقيق المصالح الأمريكية.

إن أكبر التحديات الحالية للتنمية البشرية هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل وجود الأنظمة الحالية حتى تضمن استمرار مصالحها، والسبب هو الخوف من وجود حكومات معادية كما حصل حاليًا في فلسطين بعد فوز حركة حماس ديموقراطياً وتشكيلها حكومة شرعية للشعب الفلسطيني ، وكان يتوجب على المجتمع الدولي دعمها، ولكن ما حدث هو العكس، فالولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطًا على حلفائها وأصدقائها من العرب وغيرهم لوقف المساعدات المالية لهذه الحكومة، الأمر الذي أدى إلى تزايد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تحقّق التنمية البشرية ولا تعزز الأمن والسلم الدوليين.

ثانيًا- العولمة :

إن ظاهرة العولمة ظاهرة قديمة، وجديدة، فقديمة تاريخيًا لأنها انطلقت من ومع النظام الرأسمالي الغربي وتطورت مع طموحات وأطماع هذا النظام وجاءت لتعكس مرحلة جديدة من مراحل استخدام رأس المال والعمل[20]، وكذلك تعني أيضًا تداخل واندماج الاقتصاد والسياسة والاجتماع و الثقافة والسلوك والأموال والأسواق والقوى العاملة والتقنية ضمن إطار عالمي لا يعترف بسيادة الدولة وحدودها وخصوصيات

المجتمعات الإنسانية وهوياتها الثقافية[21]، ويرى محمد عابد الجابري أن العولمة هي:«نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، وأنها نظام عالمي يشمل المال والتسويق والمبادئ والاتصال، كما يشمل مجال السياسة والعسكر والأيدلوجيا[22].

ويمكن القول إنَّ عولمة الاقتصاد والإعلام والاتصالات والثقافة ومختلف جوانب الحياة، قد أضحت السمة الرئيسة للتطور على مشارف القرن الحادي والعشرين[23]»وأصبحت العولمة معبرة عن الحركة النشطة والحرة والمتسارعة للمبادلات العالمية، المالية والتجارية، وهي تعني إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية وخلافها أمام حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال، ويمثل تطور الانترنت، بما في ذلك التجارة عبر (الشركات العالمية) ظاهرة جديدة من ظواهر عولمة الاقتصاد[24]».

لا يمكن بأي حال من الأحوال قصر العولمة على مظهر واحد من مظاهر الحياة الإنسانية؛ ذلك أن العولمة في الواقع هي إحدى تلك المفاهيم متعددة الأوجه والتي تستعصي على التعريف الدقيق ومن تلك الأوجه:

١. العولمة المالية: وهي التي تصف السوق العالمية الآنية للمنتجات المالية المتعامل بها في " المدن المالية" عبر العالم على مدى أربع وعشرين ساعة يوميًا .
٢. العولمة التكنولوجية: وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها "انضغاط الزمان والمكان" والانتقال الصوري للمعلومات عبر العالم .
٣. العولمة الاقتصادية: وتعني قيام نظم إنتاج متكامل جديدة الأمر الذي يمكن الشركات الكونية من استغلال المال والعمل عبر العالم على اتساعه .
٤. العولمة الثقافية: وتشير إلى استهلاك الثقافة الكونية عبر العالم وسيادة النمط الثقافي الأمريكي .
٥. العولمة السياسية: وتمثل سيادة مفاهيم سياسة معينة مثل" الليبرالية الجديدة" المؤيدة لتخفيض إنفاق الدولة والتحرير التشريعي والخصخصة والاقتصادات المفتوحة بشكل عام .[25]

ولعل أدق تعبير عن العولمة أنها عالم بلا حدود؛ فهي تعمل على توحيد العالم وتجاوز الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية وكذلك الحدود السياسية، وفي مرحلة لاحقة إلغائها ربما نهائيًا أو كليًا، وهذا هو جوهر حركة العولمة وهدفها النهائي[26]».

ولا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبار العولمة مفهومًا نظريًا مجردًا أو تصورًا ذهنيًا مفارقًا للواقع العملي، وإنما هي مفهوم نظري يمتلك آليات تجسيده عمليًا، أي مفهوم يعبر عن توجّه أيديولوجي يعكس إرادة مركزية للاستقطاب والهيمنة على العالم من خلال الدعوة إلى تبني نموذج حضاري محدد وإرساء دعامات هذا النموذج وتكريسه باستخدام آليات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال[27]».

إن العولمة إذًا تعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية الأسواق، وتاليًا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة[28]، وهذا التراجع والانحسار الكبير

في سيادة الدولة ستكون له عواقب وخيمة على الاقتصاديات التي خضعت لفترة طويلة من الزمن لتخطيط مركزي من قبل الدولة ومنها الاقتصاديات العربية[29]، ذلك أن العولمة تحاول بشتى السبل نفي دور الدولة بل وإذابتها وجعل دورها يقتصر بدور الخادم للشبكات المهيمنة عالميًا بحيث تتحول بمرور الوقت إلى جهاز ليس لديه القدرة على الامتلاك والمراقبة والتوجيه[30]».

والواقع أن عصر العولمة قد شهد نوعًا من محاولة استبدال دور الدولة وإيكاله إلى الشركات متعددة الجنسيات، ولعل التقدم في الأدوات والوسائل التقنية وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع هو عامل رئيس في الرغبة بتقييد دور الدولة؛ إذ لم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجالاً للتسوق، سواء أكان تسويقًا لسلع تامة الصنع، أم تسويقًا لمستخدمات وعناصر الإنتاج، أم تسويقًا للمعلومات والأفكار[31]».

لقد شهد الواقع اختراق منظومات العولمة لأطر الدولة القومية الكبيرة، الأمر الذي يعني أن الدول الصغيرة ذات الولاءات المستحدثة مثل الدول العربية سوف تكون أكثر عرضة للتهميش والانسحاق تحت تيار العولمة[32]، وليست الدولة هي المتضرر الوحيد من جراء عمليات العولمة بقدر ما هي الشركات والمشاريع الوطنية التي ستجد نفسها معرضة لاكتساح نفوذ وقوى الشركات عابرة القومية، وهذا يعني المزيد من التهميش للاقتصاديات المحلية، ومنها الاقتصاديات العربية[33]».

وبناء على ما تقدم فإن العولمة كمفهوم وآليات تتناقض مع التنمية البشرية في المفهوم والآليات، فالعولمة تدعو إلى تعزيز حرية الفرد والشركات والمنظمات مقابل انحسار سلطة الدولة وسيادتها، خاصة وأن الدولة في الوطن العربي هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تمويل التنمية البشرية[34]».

إن استمرار التراجع والانحسار الكبير في سيادة الدولة التي تروج له العولمة سيكون له عواقب وخيمة على التنمية البشرية، بسبب أن التنمية خضعت مدة طويلة من الزمن لتخطيط مركزي من لدن الدولة[35]،بحيث يصعب على أي جهة غير حكومية أو دولية تمويل التنمية البشرية في الأقطار العربية. وضمن هذا السياق نستطيع القول :إنّ العولمة هي إحدى حلقات الهيمنة الرأسمالية التي تزامن بروزها مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي الجديد، وقد أفرزت مشاكل اقتصادية كبيرة أثرت بدورها على الجانب الاجتماعي والإنساني والثقافي، ولقد أدت العولمة إلى تخفيض مستويات الرعاية الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وأتاحت في المقابل فرصاً واسعة لعمليات غسيل الأموال القذرة وانتشار الجريمة الاقتصادية[36]».

إن أهم الآثار التي أفرزتها العولمة على التمنية البشرية هو تأثيرها على الاقتصاديات العربية التي أثرت على ممارسة الإنسان العربي لحقوقه الاجتماعية والاقتصادية التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وذلك من خلال الضغط على معظم الأقطار العربية لربط اقتصادها الغير مؤهل بالاقتصاد العالمي الواقع تحت تأثير العولمة الذي يدعو إلى حرية الأسواق وإلغاء الحواجز أمام التدفق الاقتصادي الحر إضافةً إلى خصخصة مؤسسات القطاع العام، ورفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية للشعوب، وتحويل خدمات

الرعاية الاجتماعية إلى خدمات بثمن، أيضًا عملت على ربط الأقطار العربية بالبنوك والمؤسسات الدولية التي تشترط إصلاحات اقتصادية لإعطاء الدعم والقروض، وهو الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح سياسات تحقيق تمويل التنمية البشرية مرتبطة بالاقتصاد العالمي الذي يفرض شروط تعاملات رأس المال في حالة الدول الغنية، ويفرض شروط الدعم والقروض في حالة الدول المتوسطة والفقيرة[37]، فكانت النتيجة لهذه الارتباطات زعزعة الاقتصاديات العربية، وتفاقم مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما حصل في كل من: مصر- اليمن –السودان- المغرب.

ولأجل إعطاء صورة واضحة عن الأضرار الاجتماعية التي ألحقتها الإصلاحات الاقتصادية المفروضة نأخذ اليمن مثالاً . إذ تعد اليمن واحدة من الأقطار العربية التي تبنت برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي فكانت النتيجة ارتفاع نسبة الفقر من(١ ,١٩% (عام ١٩٩٢ إلى(١٩ ,٥١%) في عام ١٩٩٧؛ حيث ازداد عدد الفقراء فيها من نحو(٢٠٠ ,٣) ثلاثة ملايين ومئتين ألف إلى(٩) تسعة ملايين، وارتفعت نسبة الفقر المدقع من(٩%) إلى (٢٤% (خلال المدة نفسها؛ أي إنه أزداد من نحو مليون وخمسمائة ألف إلى(٤) أربعة ملايين مواطن،وإن أكثر من (٨٠%) من الأسر يقل دخلها عن قيمة الإنفاق على السلع الأساسية أي ما يساوي (١٤٠) دولارًا للفرد الواحد[38]).

كما أدت العولمة إلى تشتيت الرأسمال العربي الذي يؤثر على تمويل التنمية البشرية؛ فبينما يتم حجب رأس المال الأجنبي الخاص عن الاستثمار في الساحة العربية تتراكم السيولة النقدية والمالية والودائع المصرفية التي تقدر بـ (٨٥٠) مليار دولار، فضلاً عن الاستثمارات والعقارات العربية ذات الملكية الخاصة والعامة في أكبر المؤسسات المالية والصناعية والخدمية في المدن والعواصم الأمريكية والأوروبية والآسيوية، وهذا الأمر ينعكس على ضعف الاستثمارات الداخلية والخارجية في البلدان العربية مما يؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تؤثر بدورها على مصادر تمويل التنمية البشرية[39]).

إن أكبر مشكلة تواجه التنمية البشرية في عصر العولمة في البلدان العربية تكمن في أن الاقتصاد العربي لا يتمتع باستقلالية عناصره الأساسية، فهو اقتصاد ريعي لا يقوم على تصدير السلع المصنعة أو على حركة الإنتاج الصناعي بل على تصدير المواد الأولية وفي مقدمتها النفط، الأمر الذي يجعل الاقتصاديات العربية في حالة تبعية مركبة، الأولى هي التبعية للأسواق الغربية المستوردة للنفط، والثاني هي التبعية للموارد النفطية بكل ما يعنيه ذلك من ربط هذه الاقتصاديات بتقلبات أسعار النفط وقد لوحظ أن التراجع في هذه الأسعار منذ الثمانينيات قد قاد البلدان العربية إلى أزمات اقتصادية واجتماعية بفعل انحسار الموارد[40]).

ومما لاشك فيه أن ارتباط الاقتصاديات العربية وتبعيتها للسوق العالمية وفقًا للفلسفة الليبرالية سيؤدي إلى مزيد من الإخفاق لهذه الاقتصاديات، وهو ما ينعكس على عدم تحقيق التنمية البشرية، ولاسيما أن البلدان العربية تعاني من غياب البنية التحتية والثقافية الملائمة للنشاط الرأسمالي وغياب التقاليد الرأسمالية الحقيقية القائمة على المنافسة الحرة واستغلال الدولة للموارد الريعية في الربط بين الولاءات السياسية والمنفعة والفساد الذي تعاني منه بيروقراطيتها[41]).

لذلك نستطيع القول: إن فرص الاقتصاديات العربية لتحقيق التنمية البشرية في ظل أوضاعها الحالية وارتباطها باقتصاديات العولمة ضئيلة جدًا، والسبب في ذلك أن سياسات العولمة تفرض على البلدان العربية معايير اقتصادية وإدارية وثقافية وسياسية تؤدي إلى إغراقها أكثر فأكثر في التخلف واستنزاف الموارد المالية بما لا يخدم تحقيق التنمية البشرية[42]».

وما يجعل العولمة الاقتصادية أكثر خطرًا على تحقيق التنمية البشرية في البلدان العربية هو دفعها لاستمرار الواقع المأساوي الذي تعيشه هذه البلدان بالضغط عليها للتخلي عن السياسات الاجتماعية التي تدعم القطاع الصحي والتعليمي والخدمي، كما تدعو إلى تحرير الأسواق والارتباط بالمؤسسات الدولية، وهذا لا يحقّق التنمية البشرية للشعوب العربية خصوصًا؛ إذا علمنا أن إحصائيات عام ٢٠٠٠ تشير إلى أن سكان البلدان العربية بلغ ٢٧٧ مليون نسمة، منهم ٧٣ مليون يعيشون تحت خط الفقر، وأن دخل الفرد العربي اليومي أقل من دولار، كما أن نصف سكان الريف في الدول العربية محرومون من المياه النقيّة، في حين يعاني ثلثا السكان من الافتقار إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وتبلغ المديونية العربية ٢٠٠مليار دولار في الوقت الذي تحتوي البنوك الغربية على أكثر من ٨٥٠ مليار دولار من الأموال العربية، كما أن معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية يقل عن معظم البلدان النامية حيث لم يتجاوز ٣% خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ إضافة إلى تراجع الإنتاج الزراعي من ٥,٥% في الثمانينيات إلى ١,٧% في أواخر التسعينيات، في حين أن معدل نمو السكان من أعلى المعدلات في العالم إذ يبلغ ٢,٦%[43]».

كذلك تفرض العولمة الثقافية تحديات جسيمة على التنمية البشرية في الأقطار العربية وهذه التحديات توازن ما فرضته العولمة ببعدها الاقتصادي، فقوى العولمة تركز على أن النجاح الاقتصادي لسياسة العولمة الاقتصادية يتطلب تجاوز الثقافة المحلية وإلغاءها وجعلها هامشية لا أهمية لها ولا جدوى [44]والسبب يعود إلى أن ثقافة المجتمعات العربية الوطنية والقومية من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها البلدان العربية في تحقيق التنمية البشرية، وفي مواجهة المخططات الاستعمارية الاقتصادية والثقافية والسياسية؛ لأنها نابعة من منظومتها القيمية التي تشكل الأساس في نظامها العام لبناء المجتمع فهي تسهم بشكل فعال ومؤثر في التغيير الاجتماعي من خلال المعطيات الثقافية التي تدعم المشروع التنموي للتنمية البشرية وتحدد مساراته وبرامجه[45]».

إن التحديات التي تفرضها العولمة الثقافية على التنمية البشرية في الأقطار العربية تتمثل في تأثيرها على ممارسة الإنسان العربي لحقوقه الثقافية التي تؤثر أيضًا على سلوكه من خلال فرض الثقافة الغربية على المجتمعات العربية والقبول بها، من خلال التأثر بالثقافة الغربية عبر وسائل الإعلام التي تسيطر على أغلب قنوات البث الفضائي وشبكات الإنترنت ووكالات الأنباء، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بـ ٦٥% من المادة الإعلامية في العالم[46]».

أيضًا تمثل العولمة الثقافية أخطر التحديات المعاصرة لثقافة الشعوب والأمم في تحقيق التنمية البشرية وهذه الخطورة لا تأتي من الهيمنة الثقافية التي تنطوي عليها العولمة وإنما عن الآليات والأدوات التي تستخدم

لفرضها.

فالعولمة ظاهرة تقفز على الدولة والأرض والوطن والأمة، وتعمل على إضعاف حضور الدولة مما يؤدي إلى استنهاض الأطر التقليدية السابقة على الدولة، كالانتماء للقبيلة والطائفة والتعصب المذهبي بقصد تمزيق المجتمع والقضاء على الهوية القومية والوطنية [47]والعولمة حين تتجاوز الدولة وتتطاول على حقائق الانتماء القومي تفرض على المجتمعات الخضوع لنمط جديد من المفاهيم الثقافية الغريبة عنها بيئيًا وتاريخيًا وحضاريًا[48]».

ولعل الهدف من العولمة الثقافية هو تغيير قيم وأفكار المواطن العربي التي تعتبر المرتكزات الرئيسة في تحقيق التنمية البشرية، وفي سبيل تحقيق ذلك تقدم الثقافة الغربية نفسها عبر قوى العولمة بأنها ثقافة العصر التي تستطيع أن تجد حلولاً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، ومن الطبيعي أن تتأثر المجتمعات العربية بهذه الثقافة فهي تعيش أوضاعًا اقتصادية صعبة قوامها الفقر والمديونية والفساد البيروقراطي والتخلف التكنولوجي وضعف القاعدة الاستثمارية وغياب المشاريع التنموية المنظمة.

ضمن السياق نستطيع القول: إن إمكانيات تحقيق التنمية البشرية وتعزيز قدرات المجتمعات العربية ضئيلة جدًا في ظل هيمنة الثقافة الغربية حتى لو زعمنا بأي حال من الأحوال بأن الأوضاع الثقافية العربية التي هي انعكاس لجملة من التطورات السياسية والاجتماعية في المجتمع العربي قادرة على التنافس مع معطيات الثقافة التي تقدمها العولمة الثقافية[49]».

إن الذي يجعل العولمة الثقافية أكثر خطرًا على المجتمع العربي هو نقص المعرفة، فتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ يشير إلى أن التعليم في الوطن العربي مازال متواضعاً ومتدنيًا إذا ما قورن بإنجازات الآخرين في أماكن أخرى؛ كذلك يشير التقرير إلى ارتفاع الأمية بين البالغين وتقدر بـ ٦٠ مليون أمي، أيضًا يشير التقرير إلى انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم في منتصف التسعينيات مقارنة بمنتصف الثمانينيات[50]».

خلاصة القول إن غالبية البلدان العربية تتعامل مع العولمة وكأنها إحدى الضرورات الهامة للمجتمع في حين لا تضع قضايا التنمية البشرية والتنمية المتواصلة في الموقع الذي تستحقه، أي: في مقدمة أولويات مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتكون النتيجة لذلك أن العولمة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تعمل على تهميش قضايا التنمية البشرية في البلدان العربية وتزيد من تأثير الدول الرأسمالية عليها بقنواتها المتعددة.

ثالثًا- ازدواجية الأمم المتحدة :

الأمم المتحدة منظمة دولية هدفها الأساسي هو حفظ السلم والأمن الدوليين وتنمية العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وفي سبيل تحقيق ذلك لعبت الأمم المتحدة دورًا كبيرًا في جعل قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والثقافية قضايا عالمية لكونها تؤثر على السلم والأمن الدوليين، فعقدت لذلك المؤتمرات والندوات واستصدرت القرارات الدولية الملزمة للدول بتوفير المناخ الملائم اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا لشعوبها في سبيل

تحقيق التنمية البشرية[51]، لكن التحولات الدولية في بداية التسعينيات قد جعلت الأمم المتحدة تأخذ دورًا كبيرًا في القضايا العالمية بما يتناسب مع أهدافها في تحقيق السلم والأمن الدوليين حتى لو كان ذلك على حساب سيادة الدولة، فأبدت اهتمامًا بحقوق الإنسان كما دفعت بالتنمية البشرية من قضية داخلية للدول إلى قضية عالمية وأصدرت تقارير دولية سنوية تبين أوضاع التنمية البشرية في العالم.

وقد عد هذا التطور إيجابيًا لتعزيز دور الأمم المتحدة مقارنة بمرحلة الحرب الباردة التي كانت الأمم المتحدة فيها مسرحًا للتنافس والصراع بين قطبي النظام الدولي، فمنذ عام ١٩٥٠ واجهت الأمم المتحدة الكثير من المشاكل العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تهدد السلم والأمن الدوليين في أنحاء متفرقة من العالم، وأصدرت قرارات تدين ذلك لكنها ظلت قضايا داخلية لتلك الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ولم تكن تهدد الدول نفسها في الأغلب باستثناء الحالات المحدودة التي يتفق عليها قطبا النظام الدولي بأنها تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين[52]، بينما أكثر القرارات منذ بداية التسعينيات وحتى اليوم أصبحت تشكل تحديًا كبيرًا للسلم والأمن الدوليين وللدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وإنسانيًا، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١[53]، والسبب ازدواجية قرارات الأمم المتحدة التي كان نصيب البلدان العربية منها كبيرًا جداً، فالبلدان العربية كغيرها من الدول النامية تواجه نوعين من التحديات لازدواجية الأمم المتحدة هما :

الأول قانوني: وهو ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة وتستغلها الإدارة الأمريكية في هيمنتها وفرض وصايتها على العالم.

الثاني سياسي: وهو فرض العقوبات على البلدان العربية.

لقد شهدت الأمم المتحدة منذ بداية التسعينيات نشاطًا عالميًا غير مسبوق في تاريخها وصل إلى مرحلة تجاوز سيادة للدول مخالفة بذلك نصوص ميثاقها و بذلك اندفعت إلى تسييس القضايا الداخلية والخارجية بمنطق غير صادق يعتمد الرؤية الأمريكية، على الرغم من أن قرارات الأمم المتحدة تؤكد الحفاظ على السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بما يحقق السلم والأمن الدوليين وأُصْدِرَت لذلك العديد من القرارات.

فالجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت القرار٣٤/ ١٠٣/ بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٧٩ حول عدم قبول سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية مع العلم أن الفقرة الثانية من الديباجة تؤكد امتناع الدول عن اللجوء إلى استخدام وسائل الإكراه العسكرية والسياسية والاقتصادية أو غيرها ضد سيادة دولة واستقلالها السياسي.

وجاء في الفقرة الثالثة من ديباجة القرار تعريف سياسة الهيمنة بأنها تعبر عن إرادة دول أو مجموعة دول تستهدف السيطرة على دول أو شعوب ومناطق أخرى في العالم سياسيًا –اقتصاديًا– أيدلوجيًا– عسكريًا[54]).

أيضًا عبرت الفقرة السادسة من الديباجة عن القلق من أن سياسة الهيمنة تستهدف حرية الدول في اختيار نظامها السياسي ومتابعة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تخويف أو معارضة أو ضغط.

كذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار٤١/ ١٢٨ بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٨٦ الذي ينص على

(إعلان الحق في التنمية) وقد تضمن الإعلان أحكامًا مهمة تعد مرجعية قانونية دولية لتحقيق التنمية البشرية في العالم بسبب تركيزه على تسخير التنمية لصالح الإنسان فجاء في الفقرة الحادية عشرة من ديباجة إعلان الحق في التنمية(بأن السلم والأمن يشكلان عنصرين أساسيين لأعمال الحق في التنمية).

كذلك أكدت الفقرة الثانية عشرة من ديباجة إعلان الحق في التنمية أن نزع السلاح يحقق التنمية، وأشارت الفقرة السابعة من ديباجة إعلان الحق في التنمية إلى حق الشعوب في ممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية[55]).

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق لإعلان ما يسمى (النظام الدولي الجديد) الذي سيعزز فيه دور الأمم المتحدة في حماية الشرعية الدولية. إذ زعمت أنّ إعلاء شأن الأمم المتحدة كان يهدف إلى إعطائها دورًا أكبر في تحقيق السلم والأمن الدوليين، لكن الذي حدث أن إعلاء شأن الأمم المتحدة جاء في سياق رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تطويعها من أجل خدمة مصالحها محدثة بذلك تناقضًا لميثاق الأمم المتحدة الذي يرفض الهيمنة ويؤكد عدم مشروعيتها[56]).

إن الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية التسعينيات أصبحت المحور الفاعل والحيوي في الأمم المتحدة، وأصبحت تمتلك القول في إظهار مؤسسات الأمم المتحدة أو تغييبها بما يحقق مصالحها مع العالم، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست الضغط على الأمم المتحدة باستصدار قرارات عقوبات من مجلس الأمن ضد الدول التي تخالف الشرعية الدولية من وجهة نظر أمريكية، وكانت حصة الدول العربية كبيرة من العقوبات[57]).

إن القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ القاضي بفرض عقوبات شاملة ضد العراق من أشد القرارات الجزائية؛ لأنه لم يكن يهدف إلى الضغط السياسي على النظام، بل كان يهدف إلى الإبادة الجماعية للشعب العراقي والدليل على ذلك اقترانه بالقوة العسكرية لمتابعة تنفيذه.[58] ويعد هذا القرار من أكبر التحديات الذي واجه التنمية البشرية في العراق بسبب تناقضه مع قرارات إعلان الحق في التنمية التي تنص على (أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية) وقرارات(عدم قبول سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية) وقرارات العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تناقض مع قرارات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن تطبيق هذا القرار أدى إلى إبادة جماعية في حق الشعب العراقي فمنع استيراد الدواء والغذاءُ، وأدى إلى موت ما يقرب من المليون طفل، كما أدى تطبيق هذا القرار إلى زيادة معدلات البطالة والفقر والحرمان والجريمة، فضلاً عن نقص خدمات الماء والكهرباء وتدهور قيمة العملة، كل هذه التأثيرات أدت إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية وانعدام تحقيقها.

وصدر القرار ٧٤١/ ١٩٩٢ الذي فرض حظرًا جويًا على الجماهيرية العربية الليبية لكنه علق بعد تسليم المواطنين الليبيين لمحاكمتهما في هولندا، وأدى هذا القرار إلى ممارسة ابتزاز ليبيا اقتصاديًا وخلق حالة من الإرباك لدى النظام السياسي الليبي مما انعكس بشكل مباشر على المجتمع الليبي في عدم تحقيق التنمية البشرية.

كما صدر القرار٧٥١/ ١٩٩٢ المتعلق بفرض حظر واستخدام القوة العسكرية في الصومال لتوزيع الإغاثة الإنسانية على السكان عقب انهيار الدولة فكانت النتيجة لهذا التدخل تصاعد أعمال العنف ضد القوات الدولية وانسحابها عام١٩٩٥ ليستمر القتال إلى الآن، مدمرًا كل مرتكزات التنمية البشرية بما فيها الإنسان.

وصدر القرار١٠٧٠/ ١٩٩٦ القاضي بفرض حظر جوي على السودان لعدم تسليمها المتهمين في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك عام١٩٩٦ بالسودان [59]. كما فرضت الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن عقوبات على دول غير عربية في هذه المدة مثل جنوب أفريقيا ويوغسلافيا سابقًا وأفغانستان وهايتي ورواندا وأنغولا وليبيريا، ومن الواضح أن القرارات التي صدرت بعقوبات ضد الدول العربية وغير العربية لم تراع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية واستهدفت عناصر التنمية البشرية بنقص خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وانخفاض معدلات الدخل، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدل الوفيات، كما فرضت العقوبات على الدول العربية تدابير أخرى للإنفاق وهو ما انعكس على ضعف المصادر اللازمة لتمويل التنمية البشرية، ولعل العراق خير دليل على ذلك.

لقد أصبحت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بمحاربة الإرهاب تشكل تحديًا حقيقيًا للتنمية البشرية في الدول العربية ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر٢٠٠١ التي أتهم بتنفيذها أشخاص ينتمون لدول عربية.

إن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر٢٠٠١ قد أثبت -بما لا يدع مجالاً للشك- تناقض الأمم المتحدة مع أهدافها المتعلقة بتحقيق التنمية البشرية عالميًا ببناء الإنسان ورفع مستواه وحفظ قيمته.

كما أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بدءًا بالقرار رقم ١٣٦٨ الصادر في سبتمبر ٢٠٠١ والقرار رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ أيلول سبتمبر ٢٠٠١ والقرار رقم ١٣٧٧ الصادر في ٢/ ١١/ ٢٠٠١ والقرار رقم ١٤٥٦ الصادر في٢٠/ ١/ ٢٠٠٣ قد فرضت على البلدان العربية الحرب على الإرهاب وأعطت الأنظمة العربية فرصة التخلص من واجباتها الوطنية والقومية والدولية نحو تحقيق التنمية البشرية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الشعوب وحكامها لصالح الحركات الموصوفة بالإرهابية وذلك بحصولها على اعتراف شعبي[60].

كما أن تركيز جهود الأمم المتحدة في الحرب على الإرهاب بدلاً من تركيزها على جهود تحقيق التنمية البشرية في الأقطار العربية لهو من أكبر التحديات التي تواجه التنمية البشرية فالدول العربية- من باب تجنب رد الفعل الأمريكي- اعتبرت كل قرارات الحرب على الإرهاب الصادرة عن الأمم المتحدة ملزمة لها وبادرت إلى تنفيذها، ليس بدافع الحرص على المجتمع الدولي والحفاظ على أمنها القومي، بل من أجل الحصول على الدعم الأمريكي لاستمرار بقائها في السلطة، فأغلبية الأنظمة العربية تشعر بضرورة الحصول على هذا الدعم لذلك اتجهت إلى تعبئة القدرات العسكرية والأمنية والاقتصادية والمالية لمحاربة الإرهاب وراء أهداف لا تنسجم مع مصالحها الوطنية والقومية ولا تحقق من خلالها التنمية البشرية لشعوبها.

ومما سبق نستطيع القول: إن الأمم المتحدة في دعمها الحرب على الإرهاب تساهم في تضييق الحريات واستنزاف الموارد وعسكرة المجتمعات العربية وهو مالا يخدم تحقيق التنمية البشرية في الأقطار العربية.

وعلى هذا الأساس نؤكد أن الأمم المتحدة بدلاً من أن تصبح وسيلة للتعاون الدولي في تحقيق التنمية البشرية للأقطار العربية أصبحت وسيلة لوضع القيود على القدرات العربية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة في تحقيق التنمية البشرية ولاسيما في ظل استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الرأسمالية، ودعوى الحرب على الإرهاب.

الخاتمة :

إن ما تقد في سياق البحث يؤكد على مدى خطورة التحديات الدولية وتغلغلها في البلدان العربية بحيث لم تترك من حولها حيزًا دون أن تؤثر فيه أو فضاء دون أن تفعل فعلها به، وأثبتت الدراسة أن التحديات الدولية أثرت سلبًا على البلدان العربية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

إن أبرز ما فعلته التحديات الدولية هو إلغاؤها العناصر اللازمة لتحقيق التنمية البشرية؛ فالأقطار العربية لم تعد تمتلك الإرادة الوطنية المستقلة في تحقيق التنمية البشرية لصنع حاضر ومستقبل بلدانهم، والولايات المتحدة الأمريكية- كما تبين معنا في هذا البحث- أصبحت شريكًا أساسيًا لمعظم الأقطار العربية في رسم سياستها الداخلية والخارجية، وكذلك الأمر بالنسبة للإمكانات والموارد لم تعد الدول العربية تنعم باستقلالية مواردها لتحقيق التنمية البشرية في ظل العولمة كما لم تستطع توظيفها في الجوانب التنموية لاسيما وهي تعيش أوضاعًا سياسية واقتصادية غير مستقرة سببها الحرب على الإرهاب، وعدم تحقيق العدالة المجتمعية وتزايد معدلات البطالة ومصادرة الحريات، وارتفاع معدلات الفقر، وتقليص الخدمات الاجتماعية، وما يقال عن الهيمنة الأمريكية والعولمة يقال كذلك عن الأمم المتحدة، فالأمم المتحدة لم تتعاط مع المتغيرات الدولية بشكلها الصحيح لدعم جهود تحقيق التنمية البشرية على المستوى العالمي، بل وضعت نفسها في خانة التحديات الدولية التي تعيق تحقيق التنمية البشرية في الأقطار العربية لصالح الهيمنة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قوة الدول العربية لمواجهة التحديات الدولية تأتي من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يحقق التنمية البشرية، ولذلك فإن ضعف ألبلدان العربية في تحقيق التنمية البشرية ليس بسبب هذه التحديات فحسب فالدول العربية عاجزة عن مواكبة التحولات الكبرى في مفاهيم القوة لتحقيق القوة المجتمعية كما هي عاجزة عن توظيف عناصر القوة التي تمتلكها، فمن دول فقيرة تثقلها المديونية الخارجية وتقيدها شروط الممولين والمؤسسات المالية الدولية وتخضع للتأثيرات السياسية إلى دول غنية بثرواتها النفطية كلها قبلت نظام الوصاية الأجنبية السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

لذلك يُعدُّ الاستقرار السياسي شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية البشرية في مواجهة التحديات الدولية؛ لأنه يوفر الكثير من الأموال التي تصرف على شراء الأسلحة ويؤمن استمرار مشروعات الاستثمار الأجنبي وحركة التبادل التجاري على المستوى الداخلي والخارجي ويخلق أجواء من الثقة بين الحاكم والمحكوم في حين

يكفل للإنسان متطلباته الأساسية ويخلق فرصًا للتعاون مع المجتمع الدولي ، وهو ما يؤدي حتمًا إلى تحقيق التنمية البشرية.

لكل ما سبق ولعوامل أخرى تناولها البحث بالدراسة والتحليل تبين أن التنمية البشرية تواجه تحديًا كبيرًا، وأن هناك طريقين يرسمان مستقبل التنمية البشرية في الدول العربية، الأول: البقاء على الجمود الراهن بعدم تحقيق التنمية البشرية، وفقدان المبادرة والتفاعل وزيادة الانكشاف على العالم الخارجي، وهو ما سيفضي إلى زيادة حالة الفوضى والإرباك التي لو حدثت فمن المستحيل تحقيق التنمية البشرية على المدى البعيد.

الثاني: المواجهة والنهوض وحشد إمكانيات الدول العربية لتحقيق التنمية البشرية وتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لذلك.

وأخيراً يمكن القول بأن التنمية البشرية في الدول العربية ستبقى تواجه التحديات الدولية أكثر من أي وقت مضى، وأن مواجهة هذه التحديات ستكون هي الخطوة الأولى باتجاه التعامل مع المستقبل، وأن قدرة العرب على تحقيق التنمية البشرية هي التي ستقرر مكانهم في هذا المستقبل بين أن يكونوا طرفًا فاعلاً على مائدة الأقوياء، أو طرفًا لفعل هؤلاء الأقوياء في عالم لا يعترف إلا بالقوة المجتمعية الشاملة غاية ووسيلة.

([1])أكرم عبد الرحيم، الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك(القاهرة: مركز الحضارة القديمة، ٢٠٠٠ ، ص١١.

([2])جمال عبد الجواد، المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، في مجموعة باحثين، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٩٦)، ص٤٢، وسمير الزين، النظام العربي ماضية، حاضره، مستقبله(الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠١)،ص٦٣.

([3])باسيل يوسف، الفقر وحقوق الإنسان، في الفقر والغنى في الوطن العربي، أعمال الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة(بغداد ٢٢-٢٣- اكتوبر ٢٠٠٠، ٢٠٠٢) ص٨٧.

([4]) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية(القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام)، العدد١٩٩٦،١٢٦، ص٨

([5])باسم محمد الطويس، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي(عمان- دار سندباد،١٩٩٧)، ص٤٤.

([6])إبراهيم سعد الدين وآخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية(عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان،١٩٩٩) ص٢٥-٢٦، وجلال أمين، العولمة والدولة، في السيد يس وآخرين العرب والعولمة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠) ص٥٦-٥٧.

([7]) Barro R.(1991)"Economic growth in acrossس – sechion of countries" quarterly of Economics, 1.4:1407-433

([8])نظمي أبو لبدة، المتغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي(الأردن-أربد: دار

الكندي،٢٠٠١(، ص١٥١، وريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد(القاهرة: دار الهلال، (1992، ص٢٤.

Zorkoczy Heap N (1995)London, "Information Technology, An introduction, pp.151-155. (9)

(10)ينظر: هوغ روبرتس، الجزائر هل يمكنه استعادة النظام الوطني، جوديث س. يافيه، الشرق الأوسط عام ٢٠١٥ من منظور أمريكي(دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ٢٠-٤٤.

(11)اشتون كارتر ويليام بيري، الدفاع الوقائي" استراتيجية أمريكية جديدة للأمن"، ترجمة: سعيد حليم(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١)، ص٥٧.

(12)هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين(بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠٠٢)، ص١٦٥، جمال مصطفى عبد الله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،٢٠٠٢)، ص٢٦٧ .

(13)حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي(عمان: دار الطليعة، (2001، ص٢٠.

(14) The Gulf and the Arabian peninsula: Human right fall victim to the" nor on Terror" 2004

(15)تقرير التمنية الإنسانية العربية: نحو الحرية في الوطن العربي،٢٠٠٤، ص١١.

(16)لمزيد من التفاصيل ينظر:

Than Piloer, The new rules of the worlid, London, verso,2002, p.p 98-100

(17) Kant Compeelex Michail, Flourony: To prevail an American strategy for the compaing against Terrorism (Washington ton D.C) Center for start and international studies, 2002. p.15-17.

محمد مصطفى كمال، أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لمؤسسة الأهرام)، العدد(١٤٧)، يناير ٢٠٠٢ .

(18)منير الحمش، المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، أعمال الندوة الحوارية حول مشرع الشرق الأوسط الكبير في قضايا راهنة (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،) العدد ٢٠٠٤،٣٣، ص٢٤.

(19)حميد حمد السعدون، الغرب والسلام والصراع الحضاري(عمان: دار وائل للطباعة والنشر،٢٠٠٢)، ص١٧٧.

(20)عبد الفتاح على الراشدي، العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية،(القاهرة :جامعة الدول العربية)، ع(١٠٧) أيلول ٢٠٠١، ص٧١.

(21)الطيب تزني، العولمة والهوية الثقافية، في إبراهيم العجلوني، محرر الواقع العربي وتحديات القرن،(عمان:

مؤسسة عبد الحميد شومان،١٩٩٩)، ص٢٣٣.

([22])محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية(، ع(٢٣٨)، شباط،١٩٩٨، ص١٥-١٦.

([23])بركات محمد مراد، مجلة العربي،(الكويت: عالم المعرفة)،ع(٥٢٦)، سبتمبر٢٠٠٢، ص٢٦.

([24])محمد دياب، عولمة الاقتصاد، منشور في (الإسلام والغرب)، سلسلة كتب العربي(٤٩)،(الكويت: عالم المعرفة)، يوليو، 2002، ص٦١.

([25])بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان، د. اسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: عالم المعرفة)، ع(٢٨٢)، ص ١٩-٢٠.

([26])جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ع(٢٢١)، شباط١٩٩٨، ص٣٤

([27])محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، (القاهرة: مكتبة مدبولي،٢٠٠٢(، ص٣٨-٣٩.

([28])أحمد ثابت، العولمة الخيارات المستقبلية،سلسلة كتب المستقبل العربي،س(٢١)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩)، ص١٠.

([29])الشاذلي العباري، التغيرات الاقتصادية وأثرها في العالم العربي دراسات في تكريم يوسف الصائغ، هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط- العولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية(، ص١٥٣-١٥٤..

([30])جلال أمين، العولمة والدولة، السيد يس وآخرين، والعرب والعولمة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط٣، ٢٠٠٠(، ص١٥٣-١٥٤.

([31])إسماعيل صبري عبد الله، الكونية،: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي(١٦)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩)، ص٤٦.

([32])ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، في العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي(١٦)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩)، ص١٥٨.

([33])فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية، (القاهرة: المنظمة العربية للملكية الإدارية،٢٠٠١)، ص١٠١.

([34])ادريانو بريانو، العولمة نقيض التنمية، ترجمة: جعفر علي السوداني(بغداد: بيت الحكمة،٢٠٠٢) ص٢٠١، ٢٠٧، جلال أمين، العولمة والدولة، مصدر سابق، ص٥٦-٥٧، أحمد ثابت، العولمة

والخيارات المستقبلية، مصدر سابق ص٣٨-٣٩.

([35])الشاذي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في العالم العربي، في يوسف الصائغ(محرر)، هموم اقتصادية عربية، التنمية- التكامل - النفط- العولمة، مصدر سابق، ص١٥٣-١٥٤..

([36])محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض بين وصفات البنك الدولي وأهداف التنمية البشرية: إشارة خاصة إلى واقع التمويل الذاتي للتنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية،(دبي:اتحاد غرف التجارة والصناعة) العدد(٩٤)، ٢٠٠٣، ص٢٥.

([37])رمزي زكي، الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على التنمية البشرية، في التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية(القاهرة: دار المستقل،١٩٩٦)، ص١٤٧-١٥٠، فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)،ص٤٧..

([38])محمد عبد الملك المتوكل، اليمن إلى أين، مجلة المستقبل العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية(، العدد(٢٤٠)،١٩٩٩، ص٢٢-٣٥.

([39])محمد صفي الدين طربوش(محرر(، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي والإسلامي(عمان: المركز العربي للدراسات السياسية، ٢٠٠١)ص٣١-٣٤.

([40])أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال مظهر، الوطن العربي والتحديات المعاصر(عمان: جامعة القدس،١٩٩٧)، ص٥٦- ٥٩.

([41])عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العرب وسبل مواجهتها(القاهر: مكتبة مدبولي،٢٠٠٥(، ص٣٦.

([42])جورج قدم، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة، جذور إخفاق التنمية،(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٩٤(، ص٣١٠.

Sen (2002). Global Inequality and Human security. Ishizaka lectures. Tokyo, p:15.

([43])برهان غليون، العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين، في مجموعة باحثين حوارات في الفكر العربي المعاصر،(عمان :مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠)، ص٤٢٥-٤٥٣، محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،(القاهرة: مكتبة مدبولي،٢٠٠٢)، ص٣٦٠، هيثم الكيلاني، التحديات الاستراتيجية التي تجابه العرب في مطلع القرن، في الوطن العربي وخيارات المستقبل،(عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان،٢٠٠٠)،ص٢١٥.

([44])اسحق الخرصان، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي،(عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،٢٠٠١) ، ص٣٥.

([45])عبد الرشيد عبد الحافظ، مصدر سابق، ص٤٦.

([46])باسل يوسف، التحديات الدولية للتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أعمال الندوة المنعقدة في

بيت الحكمة من ١١-١٤ شباط ٢٠٠٠، مجموعة من الباحثين،(بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص٣٠٤، ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب،العالم عام ١٩٩٩، ترجمة: عبد الحليم أبو غزالة،(القاهرة: مؤسسة الأهرام،١٩٨٨)، ص١٥٠.

([47])محمد عابد الجابري، قضايا الفكر العربي المعاصر،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص١٤٩.

([48])كنعان خورشيد عبد الوهاب، عولمة الثقافة المخاطر وكيفية المواجهة، مجلة دراسات اجتماعية(بغداد: بيت الحكمة)العدد(٦) صيف٢٠٠٠، ص٥١.

([49])فهيمة شرف الدين، محاولات الاستتباع الثقافي، منشور في العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص٣٢١..

([50])برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، ص٤٧-٥٠.

([51])تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، ص٦٧-٧١، أحمد عبد الله أبو العلاء، تطور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين،(القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٥)، ص٤٤-٤٥.

([52])حسن نافعة، التحديات التي تجابه الأمم المتحدة في عالم القطب الواحد في الوطن العربي، في الوطن العربي وخيارات المستقبل(عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان،٢٠٠٠)، ص١٧٧.

([53])ساسين عساف، متطلبات التعاون العربي في ظل المتغيرات الدولية، في قضايا عربية معاصرة،(العلاقات الدولية، النفط، القضاء، التنمية الإنسانية، البحث العلمي)، (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001)، ص٢٦.

([54])باسل يوسف، التحديات الدولية للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص٣٩٦.

([55])المصدر نفسه، ص٣٩٧.

([56])مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي الجديد وأثرها على منطقة الشرق الأوسط(عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،١٩٩٥)، ص٣٢-٣٣، التقرير الاستراتيجي العربي(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام،١٩٩٤)، ص٧٦.

([57])نظمي أبو لبدة، مصدر سابق، ص٤٤.

([58])أنا سيغال، العقوبات الاقتصادية والقيود القانونية والسياسية،المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع(٨٣٦)، ص٧٦٣-٧٨٤.

([59])باسل يوسف، مصدر سابق، ص٣٩٧.

([60])أحمد عبد الله علي أبو العلاء، مصدر سابق، ص٣١٠-٣٣٦.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الكتب :

- أحمد ثابت، العولمة الخيارات المستقبلية، سلسلة كتب المستقبل العربي،س(٢١(،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩).
- أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال مظهر، الوطن العربي والتحديات المعاصر(عمان :جامعة القدس،١٩٩٧).
- أحمد عبد الله أبو العلاء، تطور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين،(القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٥
- ادريانو بريانو، العولمة نقيض التنمية، ترجمة: جعفر علي السوداني(بغداد: بيت الحكمة،٢٠٠٢).
- اسحق الخرصان، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي،(عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط،٢٠٠١).
- إسماعيل صبري عبد الله، الكونية،: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي(١٦(،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩).
- اشتون كارتر ويليام بيري، الدفاع الوقائي" استراتيجية أمريكية جديدة للأمن"، ترجمة: سعيد حليم(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١).
- أكرم عبد الرحيم، الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك(القاهرة: مركز الحضارة القديمة، ٢٠٠٠).
- الطيب تزني، العولمة والهوية الثقافية، في إبراهيم العجلوني، محرر الواقع العربي وتحديات القرن،(عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان،١٩٩٩).
- باسم محمد الطويس، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي(عمان :دار سندباد،١٩٩٧).
- برهان غليون، العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين، في مجموعة باحثين حوارات في الفكر العربي المعاصر،(عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠).
- بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان، د. اسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: عالم المعرفة)، ع(٢٨٢)٢٠٠٢ .
- جلال أمين، العولمة والدولة، في السيد يس وآخرون العرب والعولمة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠).
- جمال مصطفى عبد الله السلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،٢٠٠٢).
- جورج قدم، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة، جذور إخفاق التنمية،(بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٩٤).
- حسن نافعة، التحديات التي تجابه الأمم المتحدة في عالم القطب الواحد في الوطن العربي، في الوطن العربي وخيارات المستقبل(عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان،٢٠٠٠).
- حميد حمد السعدون، الغرب والسلام والصراع الحضاري(عمان: دار وائل للطباعة والنشر،٢٠٠٢).
- حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي(عمان: دار الطليعة، ٢٠٠١).

- رمزي زكي، الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على التنمية البشرية، في التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية(القاهرة: دار المستقل،١٩٩٦ .
- ريتشارد دينكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد(القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢).
- ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب،العالم عام ١٩٩٩، ترجمة: عبد الحليم أبو غزالة،(القاهرة: مؤسسة الأهرام،١٩٨٨).
- ساسين عساف، متطلبات التعاون العربي في ظل المتغيرات الدولية، في قضايا عربية معاصرة،(العلاقات الدولية، النفط، القضاء، التنمية الإنسانية، البحث العلمي(،)عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
- سمير الزين، النظام العربي ماضيه، حاضره، مستقبله(الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠١).
- عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العرب وسبل مواجهتها(القاهر: مكتبة مدبولي،٢٠٠٥).
- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠).
- فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية،)القاهرة: المنظمة العربية للملكية الإدارية،٢٠٠١).
- مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي الجديد وأثرها على منطقة الشرق الأوسط(عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،١٩٩٥).
- محمد دياب، عولمة الاقتصاد، منشور في (الإسلام والغرب)، سلسلة كتب العربي(٤٩)،(الكويت: عالم المعرفة)، يوليو، ٢٠٠٢ .
- محمد صفي الدين طربوش(محرر)، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي والإسلامي(عمان: المركز العربي للدراسات السياسية، ٢٠٠١).
- محمد عابد الجابري، قضايا الفكر العربي المعاصر،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).
- محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، (القاهرة :مكتبة مدبولي،٢٠٠٢).
- محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،(القاهرة: مكتبة مدبولي،٢٠٠٢).
- منير الحمش، المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، أعمال الندوة الحوارية حول مشرع الشرق الأوسط الكبير في قضايا راهنة (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،) العدد ٢٠٠٤ .
- ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، في العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي(١٦)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩).
- نظمي أبو لبدة، المتغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي(الأردن- أربد: دار الكندي،٢٠٠١).
- هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين(بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠٠٢).

- هوغ روبرتس، الجزائر هل يمكنه استعادة النظام الوطني، جوديث س. يافيه، الشرق الأوسط عام ٢٠٠٥ من منظور أمريكي(دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).
- هيثم الكيلاني، التحديات الاستراتيجية التي تجابه العرب في مطلع القرن، في الوطن العربي وخيارات المستقبل،(عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان،٢٠٠٠).

ثانيًا الندوات :

- إبراهيم سعد الدين وآخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية(عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان،١٩٩٩).
- باسل يوسف، التحديات الدولية للتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة من ١١-١٤ شباط ٢٠٠٠، مجموعة من الباحثين،(بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠).
- باسيل يوسف، الفقر وحقوق الإنسان: في الفقر والغنى في الوطن العربي، أعمال الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة(بغداد: ٢٢-٢٣- أكتوبر ٢٠٠٠.
- جمال عبد الجواد، المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، في مجموعة باحثين، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٩٦).
- الشاذلي العبادي، التغيرات الاقتصادية وأثرها في العالم العربي دراسات في تكريم يوسف الصائغ، هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط- العولمة،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

ثالثًا الدوريات :

- بركات محمد مراد، مجلة العربي،(الكويت: عالم المعرفة)،ع(٥٢٦)، سبتمبر٢٠٠٢ .
- جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ع(٢٢١)، شباط١٩٩٨ .
- عبد الفتاح على الراشدي، العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي، شؤون عربية، ع(١٠٧) أيلول ٢٠٠١ .
- كنعان خورشيد عبد الوهاب، عولمة الثقافة المخاطر وكيفية المواجهة، مجلة دراسات اجتماعية(بغداد: بيت الحكمة)العدد(٦) صيف٢٠٠٠ .
- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية)، ع(٢٣٨)، شباط،١٩٩٨ .
- محمد عبد الملك المتوكل، اليمن إلى أين، مجلة المستقبل العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد(٢٤٠)،١٩٩٩ .
- محمد مصطفى كمال، أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لمؤسسة الأهرام)، العدد(١٤٧)، يناير ٢٠٠٢ .
- محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض بين وصفات البنك الدولي وأهداف التنمية البشرية: إشارة خاصة إلى واقع التمويل الذاتي للتنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية،(دبي:اتحاد غرف التجارة والصناعة) العدد(٩٤)، ٢٠٠٣ .

- وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية(القاهرة،١٩٩٦)، العدد١٢٦ .

رابعًا التقارير :

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.
- التقرير الاستراتيجي العربي(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام،١٩٩٤).
- تقرير التمنية الإنسانية العربية: نحو الحرية في الوطن العربي،٢٠٠٤ .
- تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان .

خامسًا المراجع الأجنبية :

- Barro R.(1991)"Economic growth in across – sechion of countries" quarterly of Economics, 1.4.
- Kant Compeelex Michail, Flourony: To prevail an American strategy for the compaing against Terrorism (Washington ton D.C) Center for start and international studies, 2002.
- Sen(2002). Global Inequality and Human security. Ishizaka lectures. Tokyo.
- The Gulf and the Arabian peninsula: Human right fall victim to the" nor on Terror" 2004
- Than Piloer, The new rules of the worlid, London, verso,2002.
- Zorkoczy Heap N (1995)London, "Information Technology, An introduction, pp.151-155.